



رؤيتنا

«توفر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في جميع أنحاء المملكة بجودة عالية وأسعار مناسبة».

رسالتنا

- توفير بيئة تنظيمية عادلة مبنية على الوضوح والشفافية لتحفيز المنافسة، وحماية الصالح العام، وحقوق جميع الأطراف.
- نشر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات المتطورة في مختلف أرجاء المملكة، والاستخدام الأفضل للموارد المحدودة.
- نشر الوعي حول الاتصالات وتقنية المعلومات، وتشجيع استخدامها لتعزيز الإنتاجية، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني.
- تطوير الموارد البشرية للهيئة وفق أعلى معايير الأداء المهني في بيئة عمل إيجابية محفزة.

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

- هي الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية.
- أنشئت الهيئة عام ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م) كهيئة حكومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري.
- تتولى الهيئة تنظيم قطاع الاتصالات وتطوير قطاع تقنية المعلومات بهدف تقديم خدمات اتصالات شاملة ومتطورة بجودة عالية وأسعار ميسرة.
- تعمل الهيئة على تهيئة البيئة المناسبة لنمو سوق الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق المنافسة العادلة والفاعلة وتشجيعها.
- تقوم الهيئة بحماية مصالح مستخدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ومراقبة أداء الشركات المرخص لها بتقديم تلك الخدمات.

أهم إنجازات الهيئة

- تحرير أسواق خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفتحها للمنافسة.
- إصدار أكثر من حوالي ٢١٥ ترخيصاً لحوالي ١٧ خدمة.
- تنظيم أسعار خدمات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بهدف تخفيضها وبالقدر الذي تتطلبه المنافسة وقوى السوق.
- إنجاز الخطة الوطنية للطيف الترددي، والبدء بتنفيذها.
- إعداد الخطة الوطنية للترقيم وتطبيقها.
- إنجاز وثيقة «سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل»، وإنشاء صندوق الخدمة الشاملة.
- إعداد ونشر إرشادات ربط الاتصال البيئي، واعتماد العرض المرجعي له.

- إعداد سياسة الفصل المحاسبي لوحدات العمل وسياسة سقف الأسعار.
- إعداد أسلوب إقرار المطابقة وإجراءات تسجيل الأجهزة.
- إعداد معايير ومؤشرات جودة الخدمة وتطبيقها على المشغلين ومتابعتها بشكل دوري.
- إعداد نظام التعاملات الإلكترونية ونظام الجرائم المعلوماتية واللائحة التنفيذية لنظام التعاملات الإلكترونية.
- إدخال خدمة الإنترنت الميسرة وخدمة النطاق العريض.
- إعادة هيكلة الإنترنت في المملكة.
- إنشاء المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات.

أهم مؤشرات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

- الاتصالات المتنقلة: ارتفع عدد الاشتراكات لحوالي ٢١ ضعفاً، من ٢,٥ مليون اشترك عند إنشاء الهيئة (٢٠٠١م) إلى حوالي ٥١,٦ مليون اشترك بنهاية العام (٢٠١٠م)، وبنسبة انتشار حوالي ١٨٦٪. بينما تجاوزت تغطية الشبكات ٩٨٪ من السكان.
- الاتصالات الثابتة: وصل عدد الخطوط العاملة إلى أكثر من ١٦,٤ مليون خط بنهاية العام (٢٠١٠م)، حيث وصلت نسبة الانتشار إلى حوالي ٦٦,٧٪ بالنسبة للمساكن.
- خدمة الإنترنت: وصل عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة حوالي ٤,١١ مليون مستخدم بنهاية عام (٢٠١٠م)، وبنسبة انتشار تصل إلى ٤١٪ من عدد السكان.
- النطاق العريض: نما عدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض من ٦٤ ألف اشترك عام (٢٠٠٥م) إلى أكثر من ٤,٤ مليون اشترك بنهاية العام (٢٠١٠م)، ووصلت نسبة الانتشار إلى ١٦٪ بالنسبة للسكان، وحوالي ٤١,٦٪ بالنسبة للمساكن.

أبرز مهام هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

- السعي لتحقيق التوسع المنظم للبنية الأساسية للاتصالات وتوفير خدمات الاتصالات المختلفة للمستخدمين بأسعار مناسبة وجودة عالية في جميع مناطق المملكة.
- تنفيذ السياسات والخطط والبرامج المعتمدة لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تشجيع الاستثمار في خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وتجهيزاتها.
- تعزيز الاعتماد على قوى السوق والمنافسة لتوفير الخدمات.
- تهيئة البيئة المناسبة لنمو سوق خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق المنافسة العادلة والفاعلة وتشجيعها.
- إصدار التراخيص اللازمة لتقديم خدمات الاتصالات والإنترنت.
- العمل على حماية حقوق ومصالح المستخدمين لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.

- متابعة مقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات المرخص لهم، والتأكد من الوفاء بالتزاماتهم دون مساس بالمصلحة العامة.
- إدارة الطيف الترددي بشكل يحقق الاستخدام الأمثل لهذا المورد المحدود، ووضع الخطة الوطنية للطيف الترددي، ونشرها وتطبيقها.
- وضع أسس تحديد المقابل المالي لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بالقدر الذي تتطلبه المنافسة.
- إعداد الشروط المتعلقة بالخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.
- المشاركة في وضع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتنفيذها.
- التسيق والمشاركة في برامج ومشاريع التحول إلى التعاملات الإلكترونية.
- تشجيع إجراء البحوث والتطوير ونشر الوعي بالاستخدام الأمثل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

تجربة المملكة في تحرير قطاع الاتصالات وفتح باب المنافسة

كان قطاع الاتصالات الأول في برنامج التخصيص الذي يهدف إلى رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية من خلال تحرير أسواق الخدمات وفتح باب المنافسة.

من هذا المنطلق قررت المملكة العربية السعودية تحرير قطاع الاتصالات، وفتح باب المنافسة فيه لتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات المتقدمة في جميع أنحاء المملكة بصورة شاملة، وبجودة عالية، وبأسعار مناسبة من خلال عدة مراحل:

المرحلة الأولى: تحويل الجهة الحكومية المقدمة لخدمات الاتصالات في عام (١٩٩٨م) إلى شركة تدار على أسس تجارية « شركة الاتصالات السعودية»

المرحلة الثانية: مرحلة تنظيم قطاع الاتصالات وهيكلته ووضع الأنظمة واللوائح والإجراءات اللازمة له، وقد استهل ذلك بصدور نظام الاتصالات ولائحته التنفيذية، وإنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في عام (٢٠٠١م)

المرحلة الثالثة: التخصيص الجزئي:حيث تم بيع ٣٠٪ من أسهم شركة الاتصالات السعودية في بداية عام (٢٠٠٢ م) عن طريق الاكتتاب العام.

المرحلة الرابعة: تحرير السوق وفتح باب المنافسة وذلك بإصدار تراخيص جديدة لتقديم خدمة الاتصال عبر الأطباق الصغيرة المعروفة بالفيسات (VSAT) وتقديم خدمات المعطيات. ويعد فتح باب المنافسة لتقديم خدمات الاتصالات المتنقلة هو الحدث الأبرز، حيث تم إصدار الرخصة الثانية والثالثة لتقديم خدمات الاتصالات المتنقلة في عامي (٢٠٠٤م) و (٢٠٠٨م). وقد تم إطلاق الخدمة تجارياً للمرخص الثالث (شركة زين) خلال الربع الثالث من عام (٢٠٠٨م). كما تم إصدار الترخيص الثاني لتقديم خدمات الاتصالات الثابتة لشركة (عذيب) ، وتم إطلاق خدماتها تجارياً خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩م.

- Fixed Telephones: Installed fixed telephone lines exceeded 4.16 Million by the end of 2010, amounting to a tele-density of around 66.7% of the households.
- Internet Service: Internet service has grown rapidly in the last few years, reaching around 11.4 Million internet users by end of 2010, representing about 41% of the population.
- Broadband Services: The number of broadband subscriptions grew from less than 64,000 in 2005 to over 4.4 million by the end of 2010. The broadband penetration is around 16% of the population and about 41.6% of houses.

Key functions of CITC

- Seek to achieve the orderly expansion of the telecommunications infrastructure and services
- Enable the provision of reliable high quality telecommunications services at affordable prices in all the regions of the Kingdom
- Implement the approved policies, plans and programs for developing the Communications and Information Technology Sector
- Promote investment in ICT infrastructure and service offerings
- Encourage reliance on market forces for the provision of ICT services
- Issue licenses for telecommunications and internet services
- Protect the interests of users of public telecommunications services and the Internet
- Monitor the performance of licensed service providers to ensure compliance with license obligation while safeguarding the public interest
- Prepare the National Frequency Plan and manage the frequency spectrum for effective and efficient the utilization of the limited spectrum resource
- Regulate tariffs as required for effective competition
- Participate in development of the National Communication and Information Technology Plan
- Take part in the development and implementation of e-transactions programs
- Encourage research and development in ICT fields and increase awareness and usage of ICT services

ICT Sector Reforms in Saudi Arabia

The Communications Sector was the first sector to be privatized in the Kingdom.

The privatization program has a number of objectives including increasing the effectiveness and competitiveness of the national economy through liberalization of the services market and opening sectors for fair competition.

The liberalization and telecom sector reforms was implemented in phases as follows:

The first phase - Corporatization (1998): Transferring the state-run telecom agency (within the Ministry of PTT) into Saudi Telecom Company (STC), a state-owned commercial company incorporated in 1998

Second Phase - Policy and Regulatory Reform (2001): Re-organization of the telecom sector and the issuance of required legislative instruments such as the Telecommunications Act (2001), its Bylaw (2002) and the Ordinance of the Commission (CITC) which established CITC as an independent regulator

Third Phase - Partial Privatization of STC (2003): Partial privatization of STC was completed in early 2003, by divesting a 30% stake in the Company to the public

Fourth Phase - Liberalization: Liberalization started by issuing licenses for VSAT service provisioning (2003) and Data services provisioning (2005). Two additional licenses were issued (2004 and 2008) for second-generation mobile services (GSM) provisioning, in addition to (3) third-generation mobile services (3G). The third mobile licensee (Zain) launched its commercial services in the Third Quarter of 2008. In addition, CITC has issued the second fixed- line telephone license for (Atheeb) that launched its commercial services in the second quarter of 2009.

VISION

"Universallyavailable,highqualityandaffordablecommunications and information technology services".

MISSION

- Provide a fair, clear and transparent regulatory environment to promote competition, and safeguard public interest and stakeholder rights.
- Enable universal availability of advanced ICT services and optimize utilization of scarce resources.
- Increase ICT awareness and usage to enhance national efficiency and productivity.
- Build a professional and motivated CITC team.

Communications and Information Technology Commission

- The Communications and Information Technology Commission (CITC) is the telecom regulator in Saudi Arabia.
- Established in 2001, the CITC is an independent Government agency with legal standing and financial and administrative independence.
- The CITC regulates the telecommunications sector and promotes national IT activities for the provision of advanced and reliable telecommunications and IT services at affordable prices with high quality throughout the country.
- The CITC encourages reliance on market forces by creating a fair, equitable, clear and transparent regulatory environment conducive to effective competition.
- The CITC protects consumer interests with respect to public telecommunications and IT services, and monitors the performance of licensed service providers.
- The CITC aims to create a positive environment to encourage investment, and promote growth of the communications and IT market.

Key achievements of CITC

- Liberalization of the telecom services market and opening the sector to competition
- Licensing around 315 licenses for about 17 ICT services.
- Tariff Regulation aimed at price reduction, promoting fair and effective competition and while encouraging reliance on market forces
- Development of the National Frequency Plan.
- Issuance and implementation of the National Numbering Plan (NNP)
- Publication of the Universal Service & Universal Access Policy and establishing the Universal Service Fund
- Issuance of interconnection guidelines and approval of the incumbent (STC) Reference Interconnection Offer (RIO).
- Issuance and implementation of Accounts Separation Policy and the Price Caps Policy
- Preparation of service quality indicators and standards as well as enforcement of reporting by licensed service providers
- Approval procedures for specifications and registration of ICT equipment
- Preparation of the e-Transaction Act and its Bylaw, in addition to the Cyber-crime Act
- Introduction of Easy-net internet service and broadband services
- Establishment of the National Information Security Guidance Center (CERT)

Key ICT Indicators

- Mobile Telephones: Exponential growth in the number of mobile subscriptions, increasing by more than around 21 fold in 8 years from 2.5 Million when CITC was established in 2001 to around 51.6 Million subscriptions by the end of 2010 with a penetration rate of about 186% of the population. Network coverage has reached more than 98% of the population